

PROJET DE LOI N° 61.18 PORTANT APPROBATION DE
L'ACCORD BILATERAL DE COOPERATION EN MATIERE DE
FORMATION PROFESSIONNELLE AGRICOLE ET DE
SUPERVISION TECHNIQUE, FAIT A RABAT LE 10 JUIN 2018
ENTRE LE MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DE LA PECHE
MARITIME, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DES EAUX ET
FORETS DU ROYAUME DU MAROC ET LE MINISTERE DE
L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL DE LA
REPUBLIQUE FEDERALE DU NIGERIA.

..*

Article Unique : Est approuvé l'Accord bilatéral de coopération en matière de formation professionnelle agricole et de supervision technique, fait à Rabat le 10 juin 2018 entre le ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts du Royaume du Maroc et le ministère de l'agriculture et du développement rural de la République fédérale du Nigeria.



مذكرة توضيحية
بخصوص اتفاق ثنائي للتعاون
في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني
بين المغرب ونيجيريا

تم التوقيع بتاريخ 10 يونيو 2018، بالرباط، على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفدرالية، وذلك في إطار زيارة العمل والصدقة الرسمية التي قام بها رئيس جمهورية نيجيريا الفدرالية إلى المملكة المغربية.

ويندرج هذا الاتفاق في إطار تقوية علاقات التعاون الثنائي في الميدان الفلاحي واهتمام الطرفين بالتنمية المستدامة لمجالات الانتاج الفلاحي لكلا البلدين؛ وكذا تطبيقا لمذكرة التفاهم في الميدان الفلاحي بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفدرالية، الموقعة بأبوجا في دجنبر 2016، من أجل إرساء أسس التعاون بين البلدين في المجال الفلاحي، وكذا تعزيزا للرغبة المشتركة للعمل من أجل إنجاح أهداف وقيم التعاون جنوب-جنوب.

ويهدف هذا الاتفاق إلى وضع أحكام وشروط تنفيذ التعاون التقني في ميدان التعليم العالي الفلاحي والتكوين المهني الفلاحي، والتأطير التقني بما فيه تحديد أحكام وشروط إتمام مخططات العمل المستهدفة، من أجل تقوية القدرة الانتاجية للمهندسين، التقنيين، والمزارعين النيجيريين.

وتشمل مجالات التعاون المتفق عليها بين الطرفين في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني ما يلي:

- التعليم الجامعي: حيث سيعمل المغرب على دعم التعليم الجامعي وكذا دعم التكوين المهني الفلاحي عن طريق توفير منح دراسية لمهندسين فلاحيين.
- التكوين المستمر: حيث ستعمل المملكة المغربية على دعم التكوين المستمر للأطر، المهندسين، الأطباء البيطريين، التقنيين النيجيريين.
- دعم وتوفير المساعدة التقنية من أجل إحداث 20 مدرسة مزارعين حقلية (FFS) للتكوين الزراعي.

وبخصوص التمويل، يتكفل الجانب المغربي بتمويل برامج التكوين في إطار التعاون الثنائي، أو الثلاثي، أو من خلال الدعم المقدم من قبل المانحين الدوليين.

وبموجب هذا الاتفاق سيتم تكوين لجنة متابعة مكونة من ممثلين مرخص لهم من قبل حكومتي الطرفين بعد التوقيع عليه، والتي سيعهد لها بضمان برمجة وتتبع مخططات العمل المعتمدة، وفقا لمقتضيات هذا الاتفاق.

طبقا لمادته الخامسة (5)، "يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ مؤقتا من تاريخ التوقيع عليه، ونهايا من تاريخ تبادل مذكرتين يشعر من خلالها كل طرف الآخر كتابة عبر الطرق الدبلوماسية، باستكمال اجراءاتهما المتطلبه من قبل تشريعاتهما الداخلية".

اتفاق ثنائي للتعاون
في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني

بين

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
للمملكة المغربية

و

وزارة الفلاحة والتنمية القروية
لجمهورية نيجيريا الفدرالية

إن وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية

و

وزير الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفدرالية،

المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين" وبشكل منفرد بـ "الطرف":

اعتبارا لرغبة الطرفين لتقوية علاقات التعاون الثنائي في الميدان الفلاحي واهتمامهما بالتنمية المستدامة لمجالات الانتاج الفلاحي لكلا البلدين؛

واعتبارا للتوقيع بأبوجا في دجنبر 2016 على مذكرة تفاهم في الميدان الفلاحي بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفدرالية لإرساء أسس التعاون بين البلدين في المجال الفلاحي:

تعزيزا للرغبة المشتركة للعمل من أجل إنجاح أهداف وقيم التعاون جنوب-جنوب:

وعيا منهما بكون محاربة الفقر شاملة ومستمرة وتستدعي تدابير خاصة موجبة لمجموعات مستهدفة:

اقتناعا بمصلحتهما المشتركة لتوطيد التعاون الثنائي بين المغرب ونيجيريا:

وعزما منهما للحفاظ على علاقاتهما في الميدان الفلاحي على أساس منفعتهما المشتركة لتنمية الأمن الغذائي والانتاجية والنمو الاقتصادي والرفع من مستوى الدخل الفردي، وفرص تقوية القدرات التقنية:

وعيا منهما بكون الفلاحة قطاعا مهما اقتصاديا واجتماعيا، لضمان الأمن الغذائي لكلا البلدين، والذي يستدعي تبادل التجارب والخبرات بهدف تطوير هذا القطاع،

اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى: هدف الاتفاق

يهدف هذا لاتفاق إلى وضع أحكام وشروط تنفيذ التعاون التقني في ميدان التعليم العالي الفلاحي والتكوين المهني الفلاحي، والتأطير التقني بما فيه تحديد أحكام وشروط إتمام مخططات العمل المستهدفة، من أجل تقوية القدرة الانتاجية للمهندسين، التقنيين، والمزارعين النيجيريين.

المادة الثانية: نطاق ومجالات التعاون

تشمل مجالات التعاون المتفق عليها بين الطرفين في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني ما يلي:

1- التعليم الجامعي:

يعمل المغرب على دعم التعليم الجامعي عن طريق توفير منح دراسية لثمان (8) مهندسين فلاحيين كل سنة كما يلي:

- طالبيين في الهندسة القروية،
- طالبيين في الانتاج الحيواني،
- طالبيين في البستنة،
- طبيبين بيطريين.

ويعمل المغرب على دعم التكوين المبني الفلاحي لخمس (5) تقنيين متخصصين كل سنة (بكالوريا زائد سنتين) وخمس (5) تقنيين كل سنة (مستوى بكالوريا زائد سنتين) في ميدان السقي، البستنة، تربية المواشي، تدبير المقاولات الفلاحية، تسويق المنتوجات الفلاحية، مع المنح.

2- التكوين المستمر:

تعمل المملكة المغربية على دعم التكوين المستمر:

- 20 مهندسا كجزء من التكوين القصير المدة كجزء من رحلات دراسية (رحلتان لمدة أسبوع) ،
- 5 أطباء بيطريين (رحلة دراسية لمدة أسبوع) ،
- 20 تقني (2 رحلة دراسية لمدة أسبوع) ،
- 15 مهندس في تقنيات السقي وتدبير الماء و البنيات التحتية الهيدرولوجية (دورة واحدة لمدة 15 يوما) ،
- 30 مهندس في التقنيات العصرية لتربية المواشي (2 دورتين لمدة 10 أيام) ،
- 10 أطباء بيطريين في الصحة الحيوانية (2 دورتين لمدة 10 أيام) ،
- 15 مهندس في تقنيات الانتاج والبستنة (دورة واحدة لمدة 10 أيام).

3- مدارس المزارعين الحقلية:

تعمل المملكة المغربية على دعم وتوفير المساعدة التقنية من أجل إحداث 20 مدرسة مزارعين حقلية (FFS) للتكوين الزراعي.

المادة 3: شروط التمويل

يتكفل الجانب المغربي بتمويل برامج التكوين في إطار التعاون الثنائي، أو الثلاثي، أو من خلال الدعم المقدم من قبل المانحين الدوليين.

المادة 4: تدابير التنفيذ

سيتم تكوين لجنة متابعة مكونة من ممثلين مرخص لهم من قبل حكومتي الطرفين بعد التوقيع على هذا الاتفاق، والتي سيعهد لها بضمان برمجة وتبعية مخططات العمل المعتمدة، وفقاً لمقتضيات هذا الاتفاق.

المادة 5: مدة الاتفاق

1- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ مؤقتاً من تاريخ التوقيع عليه، ونهائياً من تاريخ تبادل مذكرتين يشعر من خلالها كل طرف للأخر كتابة عبر الطرق الدبلوماسية، باستكمال إجراءاتهما المتطلبية من قبل تشريعاتهما الداخلية.

2- يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة ثلاث (3) سنوات ويمكن أن يجدد لفترة إضافية باتفاق الطرفين. ويقوم أحد الطرفين بإشعار الطرف الآخر كتابياً في السنة الثالثة عن نيته تجديد هذا الاتفاق.

المادة 6: التعديلات والتغييرات

يمكن تعديل أو تغيير هذا الاتفاق في أي وقت بتوافق كتابي وتوقيع كلا الطرفين عن طريق تبادل مذكرات رسمية عبر الطرق الدبلوماسية. ويعتبر أي تعديل جزءاً من هذا الاتفاق ويدخل حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليه بين الطرفين.

المادة 7: الخلافات

يتم حل أي خلاف ينشأ عن تأويل أو تنفيذ هذا الاتفاق بشكل ودي، وفي حال عدم التوصل لحل ودي يتم حل أي خلاف ناشئ أو متعلق بهذا الاتفاق بما في ذلك أي مسألة تتعلق بوجوده أو سريانه أو تنفيذه أو إنجائه بالتفاوض والتشاور عبر القنوات الدبلوماسية.

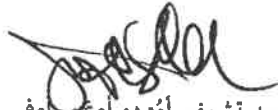
المادة 8: الإنهاء

يمكن لأي من الطرفين إنهاء هذا الاتفاق بواسطة إشعار كتابي مسبق من ستة (6) أشهر موجه للطرف الآخر يعبر فيه عن نيته عن إنجائه عبر القنوات الدبلوماسية ولا يؤثر هذا الإنهاء على السير العادي للأنشطة قيد التنفيذ والمتفق على إنجائها، إلا في حالة وجود اتفاق صريح مخالف بين الطرفين.

وإثباتا لذلك قام الموقعين أسفله المرخص لهما بذلك قانونا من طرف حكومتهم بالتوقيع على هذا الاتفاق في نظيرين باللغتين العربية والانجليزية، وللنصين معا نفس الحجية. وفي حالة اختلاف في التأويل يرجح النص الانجليزي.

حرر بالرباط بتاريخ 10 يونيو 2018

عن
وزارة الفلاحة والتنمية
القروية لجمهورية نيجيريا الفدرالية


السيد تشيف أوودو أوغبى أوفر
الوزير

عن
وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
للمملكة المغربية



السيد عزيز أحنوش
الوزير